الأردن على لائحة المقاومة العراقية

17-11-2004

ولطالما اعتبرت الأردن أن مصالحها الاقتصادية ومواطنيها في العراق خارج نطاق الاستهداف بحكم الاعتبارات التاريخية، لكن ما حدث مؤخرا غير هذه المعادلة تماما..وبعيدا عما تسببه هذه الأوضاع من حرج سياسي للحكومة الأردنية، يبدو أن قضية خطف الأردنيين واحتجازهم أصابت الأردن في مقتل، إذ يعتبر العراق عصبا اقتصاديا حيويا لم يلبث أن أعاد استثماره الأردنيون من خلال الاتفاق مع علاوي،

بقلم طارق ديلواني

دخلت الأردن مرغمة دائرة الفوضى العارمة التي تشهدها الساحة العراقية وتجاذبات المقاومة العراقية من جهة والاحتلال الأمريكي من جهة أخرى بعدما أصبحت الأردن رسميا على لائحة المقاومة العراقية لتنضم إلى مصر والكويت ودولا أجنبية وعربية أخرى اختطف مواطنوها أو قتلوا بسبب تعاملهم مع الأمريكيين أو تزويدهم بخدمات لوجستية.
وشكلت حوادث خطف نحو عشرين أردنيا حتى الآن على يد أفراد من المقاومة العراقية مؤشرا على توجيه المقاومة العراقية أصابع الاتهام للحكومة الأردنية فيما يتعلق بدورها الداعم للاحتلال منذ احتلال العراق.
وبدأت بوادر ضغوطات شعبية أردنية بالتشكل وسط اتهامات للحكومة الأردنية بالعجز عن حماية الأردنيين أو إطلاق المختطفين.

* ضريبة المواقف السياسية !

ومن شأن هذه الأزمة أن تخلق مصاعب سياسية للحكومة الأردنية التي احتفت قبل أيام برئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي . وكانت عمان أول عاصمة عربية تفرش السجاد الأحمر لتستقبل إياد علاوي على أنغام السلام الوطني العراقي الذي يعود لحقبة ما قبل حكم صدام حسين.
المقاومة العراقية وعلى نحو غير مفاجيء، وبحسب مراقبين أردنيين، قررت الالتفات إلى أقرب دول الجوار للعراق واستهداف سياساته وتحركاته وخطواته الممالئة للاحتلال والحكومة المؤقتة..
ويبدو أن قرار المقاومة العراقية هذا جاء بعدما زادت فاتورة الأردن من التسهيلات والتعزيزات التي قدمها للحكومة المؤقتة وبعد أن كان الأردنيون يتجولون طيلة ثلاثين عاما مضت بحرية في الأراضي العراقية طولا وعرضا، جاءت حوادث استهداف الأردنيين الأخيرة لتغير معالم الطريق السريع من عمان إلى بغداد .
لكن ذلك ارتبط بحقبة جديدة تلت تسلم إياد علاوي صديق الأردن المقرب لمنصبه، فأصبح الأردنيون على قائمة المقاومة العراقية والأمثلة كثيرة، فقبل أشهر بدأت قصة استهداف الشاحنات الأردنية وسائقيها تلتها حوادث فردية من قبيل الاختطاف واختفاء مواطنين أردنيين يعملون في شركات تقدم خدمات مختلفة للاحتلال أو للحكومة المؤقتة فضلا عن مقتل آخرين..

ويشار إلى أن هذه الحوادث تزامنت وتوالت مع ما بمكن تسميته بـ"التحالف" بين حكومة إياد علاوي وبين الحكومة الأردنية، إذ يرى محللون أردنيون أن ما قدمته عمان من حفاوة واحتضان لم تحظ به حكومته المؤقتة من قبل أي من الدول التي زارها علاوي، فكان أول الغيث تدشين العمل في القسم القنصلي في مقر السفارة العراقية في بغداد تلا ذلك تسمية سفير عراقي رسميا مع إعادة السفير الأردني لبغداد لاحقا.
فضلا عن تدريب وحدات كبيرة من الجيش والشرطة العراقيين وموظفين في وزارات مختلفة إضافة للدعم السياسي لحكومة علاوي، ومنحها أوراق مناورة غاية في الأهمية مثل الأرصدة المجمدة للنظام السابق وإعادة الطائرات المحتجزة وأخيرا الحديث عن إرسال قوات أردنية للعراق..
وباختصار أكثر يعتقد سياسيون أن حوادث الخطف للأردنيين والاعتداء عليهم هي نتيجة للعلاقات المتنامية بين البلدين في الأسابيع الأخيرة، ونتيجة لاحتمالات تطوير هذه العلاقات مستقبلا خاصة وأن من أولى أولويات المقاومة العراقية كما هو واضح من طريقة عملها في الأشهر الماضية إفشال الحكومة العراقية المؤقتة ومن قبله مجلس الحكم.
* رسائل سياسية..!
وتنظر الحكومة الأردنية بحسب الناطق الرسمي باسمها أسمى خضر على أنها ضغوطات ورسائل ذات مغزى سياسي لا يمكن أن يعتد بها أو الالتفات إليها بأهمية، بالنظر إلى فوضى ساحة المقاومة العراقية وتعدد الجهات الرافعة للواء المقاومة وتعدد مرجعياتها واختلافها فيما بينها.
ولا يمكن هنا إغفال حقيقة أن هذه الاعتداءات والحوادث غريبة عن تاريخ العلاقة الأردنية العراقية الوطيدة على الصعيد الشعبي مما يؤكد نظرية الرسائل القصيرة للحكومة الأردنية، وأولى هذه الرسائل بحسب محللين التكلفة الكبيرة للتعاون مع الأمريكيين في إطار مشروعهم في العراق.
وثاني هذه الرسائل أن المصالح الأردنية في العراق ليست بمنأى هي الأخرى عن الاستهداف، ويؤكد ذلك ما يتوالى من تهديدات للسفارة الأردنية في بغداد التي لم تلعق جراحها بعد من الضربة القاصمة التي تلقتها قبل نحو عام بتفجيرها..
وثالث هذه الرسائل بحسب مراقبين تعزيز قوة أبو مصعب الزرقاوي عدو الأردن الأول وعقدة الأمن لديها، والذي تسعى جاهدة لإلقاء القبض عليه، والرؤية هنا أن يد أبو مصعب الزرقاوي ستطول في حال اختلط الحابل بالنابل بعد أن يكثر الضاربون والمستهدفون للأردن باسم المقاومة، مما يوفر غطاء لشبكته التي تتمركز قريبا من الحدود الأردنية.
أما رابع هذه الرسائل فهو إمكانية نقل المعركة الدائرة في العراق إلى الأرض الأردنية بعد أن هدد مقاومون بقطع الطريق بين عمان وبغداد، وهي طريق غير آمنة ومستباحة تسيطر عليها المقاومة أكثر مما يسيطر الأمريكيون. .
والرسالة الأخيرة أن على الحكومة الأردنية التوقف عند هذا الحد في نواياها الايجابية نحو عراق حر وديمقراطي خاصة فيما يتعلق بدعم حكومة علاوي التي تنظر المقاومة إليها على أنها حكومة عميلة..
* حرج سياسي !

وعلى نحو غير مسبوق وقعت الحكومة الأردنية بسبب هذا كله في حرج سياسي كبير أمام الأردنيين الذين يتفهم أغلبهم داوفع المقاومة العراقية، فهي -أي الحكومة- لم تتعود على وضع مشابه لهذا يصبح فيه المواطنون مستهدفون دون أن تكون قادرة على حمايتهم وحماية مصالحها، ولم تستعد لمثل هذا الوضع الذي يعد تحولا دراميتكيا في استهداف الأردن منذ تفجير سفارتها بسبب لعب الأردن لدور سياسي لم تتوقع أن ينقلب عليها بهذا الشكل، وسيزداد هذا الحرج شيئا فشيئا ويوما بعد يوما مع توالي جثامين الأردنيين المختطفين.

ووجدت القوى الأردنية المعارضة في هذا صيدا سهلا، فتعالت الأصوات المناهضة لأي دور أردني في العراق وزادت الضغوطات على "الدبلوماسية الأردنية" من قبل البرلمان الذي يتحين الفرص للانقضاض على حكومة فيصل الفايز..

ووجدت الأردن نفسها مرغمة في ذات الحلقة المفرغة التي تدور فيها قوات الاحتلال الأمريكي في العراق والحكومة المؤقتة، مثلما كان الحال بالنسبة لمصر بحيث رضخت لمطالب الخاطفين وأعلنت بشكل صريح أنها لن ترسل جنودها إلى العراق.

ووقعت الأردن في حرج أكبر عندما قررت في بعض الأحيان التحرك للتفاوض مع الخاطفين، فهي إن فاوضتهم فكأنما تعطيهم صك اعتراف على نحو يغاير مواقف الأردن الرسمية التي ترفض الاعتراف بغير حكومة علاوي، مما دفعها لإجراء اتصالات غير مباشرة مع شخصيات عراقية بارزة من خارج الصف الحكومي وتحديدا شخصيات مقربة من هيئة علماء المسلمين بهدف التوصل إلى مفاوضات خلفية مع الخاطفين، حيث تواجه الحكومة الأردنية اختبارا نادرا هو الأول من نوعه لها في الساحة العراقية.

ومما يبرهن على تفهم الأردنيين لدوافع المقاومة العراقية، اللهجة التي خاطب بها الأردنيون الخاطفين آملين الإفراج عن أبنائهم المختطفين إكراما للشعب الأردني ومواقفه المؤيدة للمقاومة العراقية .

وينظر عموما إلى هذه القضية على أنها اختبار حقيقي لقدرة الحكومة الأردنية على الإفلات من إخفاق جديد على الصعيد الشعبي .

* الاقتصاد أولا !

وبعيدا عما تسببه هذه الأوضاع من حرج سياسي للحكومة الأردنية، يبدو أن قضية خطف الأردنيين واحتجازهم أصابت الأردن في مقتل، إذ يعتبر العراق عصبا اقتصاديا حيويا لم يلبث أن أعاد استثماره الأردنيون من خلال الاتفاق مع علاوي، فقطاع النقل البري على سبيل المثال يشكل جزءا كبيرا وحيويا من حركة الاقتصاد الأردني تجاه بغداد .

والشركات الأردنية تسرح وتمرح على أرض العراق مستغلة قرب الأردن جغرافيا من العراق، ومنح الأمريكيين جزءا غير يسير من عقود إعمار العراق لشركات أردنية تحت عباءة شركات أمريكية.

لكن ما هو ثابت ولا تنكره الحكومة الأردنية أن أغلب هذه الشركات تعمل في مجال تقديم الخدمات للأمريكيين أو ضمن شركات الباطن مما أوقع الحكومة الأردنية في حرج أكبر عندما استيقظ الأردنيون - الذين يناصبون الأمريكيين العداء ويناصرون مشروع المقاومة- على نبأ وجود شركات أردنية تقدم خدماتها للمحتل الأمريكي دون علمهم، بمعنى أنها حلقة من حلقات اقتصادية لها صلة بالأمريكيين وعطاءاتهم ونشاطاتهم.

وعلى الرغم من انتساب أغلب هذه الشركات للقطاع الخاص إلا أن القطاع الحكومي الأردني ليس بمنأى هو الآخر عن ذلك. ولطالما اعتبرت الأردن أن مصالحها الاقتصادية ومواطنيها في العراق خارج نطاق الاستهداف بحكم الاعتبارات التاريخية، لكن ما حدث مؤخرا غير هذه المعادلة تماما.

والأهم من ذلك خوف الأردن من توقف ضخ النفط المجاني مجددا أو استهداف المقاومة لأنابيب النفط التي تتجه للأردن والتي أعيد الاتفاق بإعادة تشغيلها مؤخرا، مما سيشكل حينها خسارة اقتصادية كبيرة للأردن الذي يواجه معضلة في تأمين احتياجاته النفطية.